المؤتمر العلمى الدولى الثامن عشر للعلوم الاجتماعية
المملكة المتحدة ٢٥- ٢٠١٥/٨/٢٨ *

نيفين علم الدين**

عقد المعهد الدولى للعلوم الاجتماعية والاقتصادية، المؤتمر الثامن عشر فى الفترة ٢٥-٢٠١٥/٢٨ بلندن، توزعت أعمال المؤتمر وما قدم فيه من أوراق، وورش عمل، وجلسات، وملصقات، على ثلاثة أيام وعلى أربع فترات متزامنة للجلسات، والمناقشات بالتوازى.

وقد افتتح رئيس المعهد المؤتمر، بحضور عدد من رؤساء الجامعات والمعاهد العليا بإفريقيا- بلغاريا- التشيك- الصين- وروسيا الاتحادية، فضلاً عن عدد من الخبراء والأساتذة بجامعة لندن، وجامعة أكسفورد.

جلسة الافتتاح

استهل رئيس المعهد كلمته، بالتأكيد على دور العلم فى ظل التحولات المهمة التى يشهدها العالم، التى باتت تهدد استقرار الدول المتقدمة، والنامية على حد سواء، وتتطلب دراسة وافية لتلك التغيرات، ووضع خطوط أساسية للتعامل مع تأثيراتها المختلفة، ذلك من خلال برامج متخصصة فى كل مجال.

كما ركز رئيس المؤتمر على أثر تصاعد السياسات الموجهة لصالح قوى بعينها، التى تظهر بصور وأشكال متعددة متمثلة فى (الاستعمار- أو المساعدات الخارجية أو الاستثمارات الأجنبية)، وما يترتب عليها فى المجالات الاجتماعية- وكذلك الثقافية – إقليميًا ودوليًا.

* The 18th International Academic Conference on Social Science, Institute of Social and Economic Sciences, United Kingdom, 25-28 August, 2015.

** أستاذ الفلسفة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الأول، يناير ٢٠١٦.

لذلك رأى سيادته أهمية وضع خطط العمل التى تتجاوز مجرد تقديم خدمات، بخاصة للدول النامية، لدفع مسار التنمية العادلة، التى تترجم فى مجموعة سياسات تتبناها الدولة وتهدف إلى التقليل من حجم تلك المساعدات والاستثمارات الأجنبية المقدمة من الغرب، وفى ذات الوقت وبذات السياسات تعمل الدولة النامية على تحقيق دور مباشر ومكانة لها على خريطة العالم.

وفى ختام كلمة رئيس المؤتمر، تم عرض مجموعة أفلام وثائقية للتعريف بنماذج لبعض الدول التى تجسد إمكانية النجاح فى مواجهة التحديات وتنامى الصراع ذى الأبعاد المختلفة منها تجربة – ماليزيا– بلغاريا– جنوب إفريقيا.

محاور المؤتمر

تضمن المؤتمر عدة محاور، اختص كل محور بأوراق تعكس مشكلات جادة ملحة ومطروحة على الساحة العلمية، لا تزال تبحث عن حلول، ذلك من خلال عرض تلك الأوراق فى جلسات عامة (بواقع ثلاث جلسات فى الفترة الصباحية وثلاث أيضًا فى الفترة المسائية طوال أيام المؤتمر، يحاضر فيها الأساتذة والمفكرون، وذلك بالتوازى مع عقد ورش العمل، وحلقات النقاش فى جلسات بالملصقات (لعدد تسع دراسات) تعرض بيانات وأدوات، ونتائج بعض هذه الدراسات على لوحة بالقرب من قاعات المؤتمر.

المحور الأول فى المؤتمر بعنوان (إدارة الأعمال والاقتصاد فى ظل العولمة)

وتضمن أوراقًا مختلفة وبيانات عن "الأزمات الاقتصادية والمالية، التى يشهدها العالم حول ما يلى:

- الاتفاقيات الدولية والاستقلال الاقتصادى، ناقشت إحدى الأوراق"مفهوم رأس المال– الفاعلية السياسية"، وعرضت ورقة أخرى "المنهج الكمى– مشكلات جمع البيانات، وكيفية كتابة وتحليل النتائج، فى ضوء المعوقات التى تتزايد فى جمع البيانات المهمة، وكذا التطور التكنولوجى ومدى استيعابه من قبل المتدربين.

اعقب عرض الأوراق مداخلات حول دور السياسات الاقتصادية الموجهة فى إفريقيا، والتى تركت دمارًا مؤسسيًا أصاب جسد دول كثيرة فى القارة الإفريقية، إلى الحد الذى أصبحت فيه غير قادرة على دفع التغيير، أو إحداث أى حركة تقدم أو استقلال، مع استمرارية الاعتماد التام على المساعدات والاستثمارات الأجنبية سواء على المستوى الكلى أو الجزئى لأسباب متعددة.

أسهمت المناقشات المستفيضة فى توضيح صعوبة مواجهة إفريقيا للسياسات الاقتصادية سواء الموجهة من الولايات المتحدة، أو أوروبا، والتى تكمن فى الإدارة كأساس للتحول فهناك قصور وتراجع مسئولية الدولة للإدارة الذاتية للتطوير فى مجال الإنتاج والتكنولوجيا بالاعتماد على مصادر الثروة المحلية، ووضع استراتيجيات وبرامج اقتصادية محددة.

للمزيد من التوضيح فى هذا الشأن، طرحت ورقة العمل المقدمة من بلغاريا فى مجال "تجارب لتوطيد الاقتصاد الوطنى" والتى تشير إلى تجربة **بلغاريا** التى بدأت منذ الخمسينيات وعملت على تحقيق أهداف اقتصادية بوسائل إدارية وعلى أسس منهجية، متصلة بالآتى:

أ – حجم الإنجاز المحلى للإنتاج.

ب– مخصصات الأجور السنوية.

ج– العلاقات التجارية.

أخيرًا الاستثمارات، واستطاعت فى فترة تقرب من عشرين عامًا (١٩٥٠–١٩٧٠) أو عقدين حتى السبعينيات أن تحقق إصلاحًا تدريجيًا يتجسد بشكل ملموس فى مؤشرات من الإنجاز– الإنتاج – ومن المخصصات فى ميزانية إلى الربط بين الإنتاج وميزانية الدولة، ووضع خطة متوسطة وطويلة بمعايير لتنفيذ برامج ومهام تظهر تحديدًا مؤشر الإنتاج وفق الخطط الموضوعة سنوياً المحددة بفترات زمنية.

وركزت الورقة على ضرورة النظر لتلك الأشكال التى يمكن أن تؤدى إلى حدود جديدة لتطور البلاد اقتصاديًا، اجتماعيًا، من خلال عملية بناء لمجالات الإنتاج الزراعى– الصناعى، فى إطار نظام إدارى وفق خطة موضوعة للإنجاز بمعدلات محددة بفترات زمنية للاستفادة القصوى منها فى المجال الاقتصادى– الاجتماعى لتطوير بعض تجارب الدول فى إفريقيا.

المحور الثانى: قضايا المرأة آليات –سياسات متنوعة

عرضت الأوراق المقدمة لبعض القضايا التى لا تزال مطروحة بشدة للنقاش فى معظم بلدان العالم سواء على المستوى العلمى فى الجامعات ومراكز البحوث، أو المستوى العملى للدول فى السياسات وبرامج العمل الاجتماعى منها أو أهمها:

أوضاع المرأة التى تعيش بمفردها فى المناطق الحضارية والمتقدمة كاليابان وتمثل المرأة فيها وتنتمى لفئات عمرية تتراوح بين (٢٥–٤٥) عامًا، وتمثل مستويات تعليمية مختلفة بدءًا من التعليم الأساسى فالمتوسط والجامعى، وأبرزت نتائج تلك الدراسة (الخاصة باليابان) ما يلى:

أن تلك المرأة التى تعيش بمفردها دون عائل من أكثر الشرائح حرماناً من فرص العمل والمشاركة العامة، فى ظل غياب عقود العمل الرسمية، أو ضمانات وظيفية، فضلاً عن أنها تتعرض فى فترات كثيرة لمخاطر الفقر، فهناك مواجهة لتحديات اقتصادية واجتماعية وأمنية فى البيئة المحيطة أكثر ضراوة وقسوة.

طرحت المناقشات حول مضمون الورقة، وما أثارته من قضايا عدة مقترحات أهمها:

أولا: ضرورة التعرف على قدرات وإمكانيات المرأة التى تعيش بمفردها، من خلال برامج متخصصة لوحدات العمل الحكومى المختلفة، التى يمكن أن تسهم فى تنظيم وإعداد تلك القدرات والمهارات، دون فاقد من الوقت أو الجهد، أو حتى التعرض للفشل، للدفع بها فى أماكن العمل المختلفة.

ثانيا: فى ضوء التصنيف الأساسى لمجالات العمل يتم الربط بين أسلوب تطوير العمل الذى يجب أن يكون فى إطار إستراتيجية المجتمع، وبين فاعلية وتأثير تلك المرأة فى هذا العمل لتتكامل المسئوليات نحو النجاح المرجو. وكذلك آليات ذلك النجاح المأمول والتى بدت فى موضوعات المناقشة كشروط يأتى فى مقدمتها المحافظة على صحة هذه المرأة، ودفع التأمين الصحى لها، أو المساهمة فيه، مع الاهتمام بتوفير مسكن مناسب غير مكلف، ومنح حوافز للعمل التطوعى لتلك المرأة التى تعيش بمفردها.

المحور الثالث: الثقافات والمعارف الدولية

ركزت الأوراق هنا على حقيقة غياب التأثير الإيجابى للثقافة، بسبب الصراع بين الثقافات من أجل السيطرة على المؤسسة الدولية التى ترسم السياسات الثقافية، أدى ذلك الأمر فى معظم الأحيان إلى انتقال المعرفة بطريقة غير متكافئة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، وما صاحب ذلك من تهديد للقيم وخصوصية الدول الأخرى، أو ما يطلق عليه "العالم الثالث".

وتوضح اتجاهات النقاش حول الموضوعات المقدمة فى هذا الإطار كالهوية والدولة، والعولمة وتأثيراتها على الحالة الثقافية فى بلدان العالم الثالث، وكذلك دور المؤسسات الثقافية فى الدول المتقدمة، توضح ما يلى:

أولا: أهمية طرح هذه الموضوعات ومناقشتها فى هذه الفترة التاريخية التى تلعب فيها المتغيرات الدولية الجديدة دورًا غير مباشر فى تشكيل أو التأثير على الحالة الثقافية فى معظم بلدان العالم، منها بلدان العالم النامى، وبطبيعة الحال الدول العربية.

وضرورة دراسة كيفية التعامل مع هذه المتغيرات من منطلق الكيان الفكرى والهوية والثقافة المحلية بمستوياتها المتعددة للدولة.

فيما مثلت أيضًا المناقشات التى دارت حول موضوع الورقة العلمية الأخرى عن "الأمن الثقافى" أهمية خاصة لدى الحضور، بما أثارته من إشكاليات حول دور أجهزة الإعلام والقوة الناعمة Soft Power فى تشكيل الأوضاع الأمنية، سواء على المستوى الإقليمى أو الدولى.

فى هذا السياق نوقشت (تجربة تايوان– كنموذج لدولة فى قارة آسيا– ونيجيريا كنموذج لدولة فى قارة إفريقيا) وتوضيح كيفية تفاعل البعد السياسى والبعد العسكرى مع البعد الثقافى، من خلال دراسة وتحليل مظاهر الدعم الذى تقدمه الولايات المتحدة لمختلف التظاهرات الثقافية. والبحوث العلمية، والمعلوماتية للدولة محل الدراسة، وكيفية تأثيره على الحالة الثقافية والهوية فى كل منهما.

المحور الرابع: **تطور القوانين**

تناول هذا المحور عرضًا تفصيليًا لإسهامات المفكرين بالمبادئ الأساسية للديمقراطية، والحكم، والعدالة وتجلياتها فى التشريعات والقوانين، التى تنسجم مع الإدارة العامة التى هى إرادة الشعب.

قدمت مجموعة الأوراق فى هذا الشأن لعدد من الأحداث التاريخية حول "التجارب الديمقراطية" التى بدأت عند اليونان باعتبارها أول محاولة فى تاريخ الإنسان ليقيم حكماً يحترم قيم وكرامة الإنسان، وهى تجربة ظلت لقرون طويلة تصحح نفسها، حتى وصلت إلى صورتها الراهنة فى الفكر الغربى.

حيث تميزت نهاية القرن السابع عشر فى إنجلترا بكتابات كان لها أثر واسع المدى فى أوروبا– والولايات المتحدة الأمريكية وهى كتابات بحوث لوك السياسية التى ترتكز على نقد غياب الحريات– عدم المساواة، الحكم المطلق والقوانين المتصلة بهذه الموضوعات وغيرها.

هذا وقد واصل المفكرون الاهتمام بمبادئ الحرية– العدالة– المساواة التى يجب تطبيقها لتطوير دولة العدل والقانون التى تمتد إلى ستينيات القرن الماضى، ولا

تزال مستمرة حتى الآن، حول إدراك القانون ذاته، والشروط الأساسية لوضعه ليصبح قانونًا.

وأسفرت المناقشات حول تلك الورقة العلمية عن أهمية التعرف داخل الدولة المعنية على إدراك الفرد أولاً للقانون أو وعيه بحقوقه وواجباته، للانتقال بعد ذلك لدراسة وحصر "القوانين" المهمة المتعلقة بالحياة اليومية للمواطن وذلك بهدف:

وضع الأسئلة المهمة ومحاولة الإجابة عليها، ومن ذلك كيفية حصر القوانين المهمة ووضعها فى الدول النامية وهل هناك ضرورة لدراسة التعديلات التى لحقت بالدستور فى بعض الدول فى القرنين العشرين والحادى والعشرين، ومقارنتها بالتغيرات الحاصلة فى الفترة الراهنة؟ وكذلك هل هناك أهمية فى محاولة للتعرف على النظرة المستقبلية للتشريع؟

خلصت المناقشات إلى ما يلى:

لا سبيل لأى دولة سوى أن تمارس الديمقراطية وليكن الشعار هو أن أفضل علاج لأخطاء الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية بخاصة "فى الدول النامية" كما أكد المشاركون فى ختام الجلسة على أهمية إدراك ومعرفة القوانين التى تحكم فى البلاد فى كل المجالات، الاقتصادية- الاجتماعية- السياسية وكذلك الرياضية حتى لا يحدث انقسام بين فئات المجتمع فضلاً عن ذلك من الأهمية بمكان مراجعة القوانين والتشريعات وتطويرها بما يتلاءم مع التغيرات المتسارعة فى العالم.